صيغة الاهالي

امرة - لفت انتباه
سرعة نفاذ العدد الاول
ة "الاهالي" التقدمية
نطق بلسان المعارضة
في مصر بزعامة خالد
ين.

م ان العدد الثاني من
لاهالي" قد وزع منه اكثر
عدد في وقت قصير.
دفعت الشعبية التي
ها "الاهالي" السلطات
تضييق عليها في مجال
والتوزيع، فظلت
رغم شعبيتها الواسعة
لاعلانات.
حرم جميع الصحفيين
ي الصحف المصرية من
في تحريرها. ولهذا
العددان الاولان بتواقيع
استثناء توقيع خالد
وامين هويدي.
قع "الاهالي" يجسد
يمقراطية" في ظل
"النظام الرأسمالي".
طية" للذين يملكون

ن تحذر...

ا، كما يقدر كارتر
استجابة للضغوط
وجهة لها كي تنضم
لمفاوضات.

ت لاحق المح مصدر
رسالتين احداهما
ى ايرانية سلمتا
وتضمنتا تاكيدات
ي بأن لا يخشى رد
في حالة اشتراكه
ن. وان الموقف
يتجاوز الاحتجاج.

من الصعب تقدير
ات الايرانية على
. فان المصادر
اد لا تميل الى
اصة بعد اتضاح

بقية: العسكريون يهددون..

مستوى التسليح في الجيش الاسرائيلي والمستوى المتدني لتسليح الجيش المصري في اعقاب مقاطعة السادات للاتحاد السوفياتي.

ويسود الاعتقاد هنا بان الرئيس المصري ابدى مخاوفه للرئيس كارتر من العواقب الخطيرة لبقاء حالة التذمر هذه، ورجاه المساعدة في ازالة اسباب التذمر بتقديم عدد من الطائرات الحربية، وقبول عدد كبير من الضباط وخاصة من بين المتذمرين في الكليجت العسكرية الاميركية بحجة التدرب على مختلف انواع الاسلحة المنتظر ارسالها الى مصر.

وقد استجاب الرئيس الاميركي للشق الثاني من طلب السادات، ورحب بايفاد نسبة اكبر من الضباط المصريين لاعادة تدريبهم عسكرياً و"ايديولوجيا" ولابقائهم من الظروف الحالية، على الاقل، بمنأى عن مراكز التاثير في القوات المسلحة المصرية.

لكن بعض المختصين في الشؤون العربية يشكون في نجاح هذا الحل. ويشيرون الى ان اتفاق السادات - كارتر حول التسليح والتدريب يزيد من تذمر ومخاوف نفس اولئك الضباط الذين يراد تخفيف تذمرهم.

ويعيد هؤلاء المختصون الى الذاكرة ان هؤلاء الضباط من ذوي الرتب المتوسطة خاصة قد تلقوا تدريباتهم في الكليات العسكرية السوفياتية، واستحقوا مراكزهم الحالية في الجيش بسبب معرفتهم للاسلحة السوفياتية، ولأصول القيادة وفق النظرية العسكرية العسكرية التي ستبلغ هذا العام ٤٠٠ مليون دولار.

ومعنى هذا ان محاولة السادات لاسترضاء العسكريين ستكون على حساب الوضع الاقتصادي الذي يزداد تدهوراً.

هذا وقد خفضت الاعانات للمواد الاستهلاكية في موازنة عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ من ١٣٥١ مليون جنيه مصري الى ٦٣٣ مليون.

وقد اتهم احمد ابو اسماعيل، وزير المالية السابق، ورئيس لجنة الموازنة والتخطيط في مجلس الشعب المصري، واحد قادة الحزب الحاكم، الحكومة بتزييف الموازنة.

وارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية، وانتقل التذمر الى حزب السلطة الذي تسوده الآن انقسامات داخلية عتيقة ابرزها الصراع بين محمود ابو وافيه سكرتير الحزب وممدوح سالم، واستقالة ٤ نواب من اعضاء الحزب مرة واحدة، وانضمام عدد اخر الى حزب الوفد الجديد.

وتشير مجلة الايكونوميت، الانكليزية، الى واقع هجوم السادات العنيف على محاولة اعادة تشكيل حزب الوفد الجديد ثم الموافقة على تشكيله بعد فترة وجيزة وانضمام ٢٤ نائباً الى عضويته كانوا في الاساس اعضاء و مؤيدين للحزب الحاكم!

وتتساءل المجلة المذكورة عما اذا كان تشكيل الحزب الجديد تمهيداً لخلافة السادات!

ومن جهة اخرى يرى المراقبون في الضجة الاعلامية التي رافقت الاعلان عن الحزب الجديد محاولة لتوسيع قاعدة اليمين، واستغلال السمعة القديمة لحزب الوفد وخاصة في